مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(07)، العدد (01)، (جوان -2022)، ص 501-518
ISSN: 2602-5566 EISSN:2716-8999

النظرية النسوية وتفسيراتها لتأثيرات السلوك السوسيوثقافي على المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

Feminist theory and its interpretations of the effects of sociocultural behavior on women's political participation in the Arab world

فهيم رملي[1] *، رفيق بوشيش[2]

[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، Remlifahim@yahoo.fr

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، Rafikboubchiche@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/14 تاريخ القبول:2022/02/28

ملخص:

لا تزال المرأة متأخرة عن الرجل في العديد من أشكال المشاركة السياسية في الوطن العربي، ويعود ذلك لأسباب كثيرة من بينها النظام السسيو-ثقافي التي يتسم به العالم العربي بشكل عام، والقائم على نظام الثقافة الأبوية القوية، والذي يضع المرأة خارج الأنشطة السياسية ويخرجها من السياق السياسي، حيث لا يريد الناس إشراك النساء في السياسة، كما يعتبرونها مجالًا ذكوريًا بحتا وهو ما جرى به العرف في العالم العربي. لذلك تأتي هذه المقالة لتبحث في العوائق السسيو-ثقافية التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة، كما تسعى المقالة في نفس الوقت من أجل فهم الوضع المعاصر لمشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي. وتعتمد الورقة البحثية على النظرية النسوية، باعتبارها نظرية جيدة لفهم الديناميكيات السسيو-ثقافية المؤثرة في الثقافة السياسية، ويعتمد التحليل أيضًا على المنهج الإحصائي من خلال استعماله في معرفة وتحليل الأرقام التي تقدمها الهيئات الوطنية والاقليمية، والدولية والمتعلقة بالموضوع.

كلمات مفتاحية: نظرية نسوية؛ سلوك سوسيوثقافي؛ مشاركة سياسية؛ مرأة، وطن عربي.

Abstract

Women in the Arab world are considered behind men in the forms of political practice, due to many reasons, including the socio-cultural system based on a strong patriarchal culture, which takes women out of the political context, as people do not want to involve women in politics, because they consider it a purely patriarchal field, which is What happened by custom in the Arab world. Therefore, this article comes to examine the socio-cultural obstacles that hinder women's participation in politics, and at the same time, the article seeks to understand the contemporary situation of women's participation in politics in the Arab world. The research paper relies on feminist theory as a good theory for understanding the socio-cultural dynamics affecting political culture, and the analysis also relies on the statistical method through its use in knowing and analyzing the figures provided by national, regional and international bodies.

Keywords: feminist theory; sociocultural behaviour; political participation; Women; Arab world.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

شهد العالم خلال العقود الماضية اهتمامًا دوليًا خاصًا بقضايا المرأة، حيث تم تكريس عام 1975 ليكون السنة الدولية للمرأة، ولتعرف سنة 1979 تأسيس الاتفاقية الدولية التي تدعو إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) خلال المؤتمر الدولي الأول للمرأة الذي عقد في المكسيك، ثم أعقبه بعد ذلك عدة مؤتمرات دولية مهمة أخرى حول المرأة مثل كوبنهاغن 1980 ونيروبي 1985.

ومنذ مطلع التسعينيات، تزايد القلق الدولي من استمرار التمييز ضد المرأة وتهميش دورها، وما يترتب على ذلك من تبديد للطاقة ، وتعطيل القوى الأساسية المهمة في عملية التنمية الشاملة، كما كان للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) المنعقد في القاهرة عام 1994 تأثير كبير على الاهتمام الناشئ بقضايا النوع الاجتماعي، تلا ذلك مؤتمر بيجين عام 1995 الذي مهد الطريق لتعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية في عملية صنع القرار والمناصب العليا، وإقرار الأثر التراكمي للجهود السابقة لجميع المؤتمرات مع التأكيد على مساءلة الدول والتزامها بتبني خطط عمل ملموسة تسعى إلى تحقيق حقوق المرأة بشكل أكبر، كما حددتها الأهداف الإنمائية للألفية.

لم يتم عزل المنطقة العربية عن النقاش العالمي حول المرأة وحقوق الإنسان، حيث لعبت الإرادة السياسية دورًا رئيسيًا في تعزيز تنمية المرأة العربية، فقد شهدت الدول العربية على مدى العقد الماضي تحولات كبيرة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما حددتها مجموعة معقدة من القضايا، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته، والظروف والاتجاهات الاقتصادية غير المستقرة، والضغوط المرتبطة بالاختلالات في الموارد السكانية والبيئية.

هذا، وما لا تزال عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية عملية بطيئة تواجه نكسات مختلفة بما في ذلك عدم الاستقرار الإقليمي والصراع، والاختلالات الاقتصادية، والافتقار إلى حرية الانخراط في عملية ديمقراطية ذات مغزى. غير أن هذه النكسات لم تؤد إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي فحسب، بل أدت أيضًا إلى تأخير الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة في المشاركة السياسية والمتساوية مع الذكور في صنع القرار. فقد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالم العربي على أنه ثاني أدنى منطقة في العالم من حيث تمكين المرأة، بالإضافة إلى ذلك، صنف الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) المنطقة العربية على أنها أدنى منطقة من حيث مشاركة المرأة في البرلمانات. لذلك، لا يزال الوضع السياسي للمرأة العربية قضية صعبة في المعادلة السياسية.

تأسيسا على ما سيق أعلاه، تأتي هذه الورقة البحثية من أجل فحص المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، وتحديد التحديات المختلفة التي تعيق مشاركتها في السياسة وصنع القرار،

وتنطلق من الإشكالية التالية: **ماهي الديناميكيات السسيو-ثقافية المؤثرة في الثقافة السياسية والتي تنعكس سلبا على مشاركة المرأة في العملية السياسية في العالم العربي؟**

وللإجابة على الإشكالية أعلاه تنطلق الورقة من الفرضية التالية: ترتبط الديناميكيات السسيو-ثقافية أساسا بالعوامل الثقافية التي تقوم على فكرة النظام الأبوي "النوع الاجتماعي"، وكذا الصورة النمطية التي تقوم على ضعف الثقة بالمرأة، وضعف فعالية / كفاءة برامج المرأة.

والغرض من هذه الورقة البحثية هو فهم الآليات السببية التي تؤثر على تمثيل الإناث في المؤسسات السياسية في العالم العربي، وبتعبير أدق فإن الغرض الرئيسي هو فحص أهم العوائق السسيو-ثقافية المعيقة لمشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي، وذلك من أجل تسهيل فهم أعمق للظاهرة المعروفة المتمثلة في نقص تمثيل المرأة في السياسة، كما تسعى المداخلة في نفس الوقت من أجل فهم الوضع المعاصر لمشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي. وفي سبيل ذلك، تعتمد الورقة البحثية على النظرية النسوية، باعتبارها طريقة جيدة لفهم الديناميكيات السسيو-ثقافية المؤثرة في الثقافة السياسية، ويعتمد التحليل أيضًا على المنهج الإحصائي من خلال استعماله في معرفة وتحليل الأرقام التي تقدمها الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية والمتعلقة بالموضوع.

في سبيل بلوغ الغاية المسطرة أعلاه، سيتم الاعتماد على خطة عمل مشكلة من ثلاثة محاور؛ الأول سيكون حول النظرية النسوية والمشاركة السياسية، الثاني سيكون حول العالم العربي والمشاركة السياسية للمرأة، والثالث والأخير سيكون حول المعيقات السيوسيوثقافية لمشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي.

2- النظرية النسوية: المفهوم والجذور:

تعود كلمة النسوية في أصولها اللغوية إلى المفردة الفرنسية féminisme التي تم استخدامها لأول مرة من طرف شارل فوريه وكان ذلك عام 1860، أما اصطلاحا فقد تم توظيفها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر "1890" وكان ذلك في إنجلترا للإشارة إلى دعم مطالب المرأة بحقوقها السياسية والقانونية مساواة مع الرجل، ثم بعد ذلك طرح المصطلح بقوة في الثلاثينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما جرى تداوله في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وشهد ازدهارا كبيا وانتشارات واسعا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في فرنسا (محمد الطاهر،2015،صفحة 322).

ولكون مجال العلوم الاجتماعية يمتاز بتعدد الآراء والأفكار وارتباط مصطلح ما بمجالات عدة، فالنسوية لم تشذّ عن هذه القاعدة، وهو الأمر الذي يقف حائلا دون وجود تعريف شامل وجامع من شأنه أن يحدّد مدلولات المصطلح، مع ذلك يمكن إيراد ثلّة من التعاريف المقدمة للنسوية؛ فنجد مثلا معجم وبستر "webster" يعرفها على أساس أنها تلك النظرية التي تنادي

بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، كما تسعى إلى إزالة التمييز الذي تعاني منه المرأة (أحمد، 1432-2011، ص 142).

في حين ترى سارة غامبل sara gambel في كتابها الموسوم بالنسوية وما بعد النسوية بأن النسوية حركة ساعية إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية (محمد الطاهر،2015، ص 323). وثمة من التعاريف من يعتبر مفهوم النسوية مفهوما حركيا ثوريا، على اعتبار أنها وعي فردي في البداية وجُمُعي في النهاية، تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة. وهناك من يرى بأن النسوية في مجملها هي عبارة عن نظريات فلسفية ورؤى سياسية ومقاربات تحليلية، تهدف جميعها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإلى معاملة منصفة للمرأة، بمعنى آخر أنها تهدف إلى فهم وتحدي وتغيير ارتباط أدوار المرأة بالرجل (جوديت ولورا، 2016، صفحة473)

تكشف التعاريف أعلاه عن نظرتين أساسيتين عند التعامل مع مصطلح النسوية؛ الأولى تشير إليه بوصفه توجّها فكريا ونظريا، في حين تذهب الثانية إلى اعتباره حركة نضالية تسعى لتحصيل الحقوق والحريات لفئة عريضة من المجتمع اسمها النسا، هذا الكلام يحيلنا بدوره إلى مسألة التفريق بين "النسوية" وكذا "النسائية"؛ فالأولى هي فلسفة ترفض ربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل فقط، وإنما تعمل على إعادة تعريف هذه الخبرة وتشكيلها بما يجعل العنصر النسوي ووجهات نظره شريكا أساسيا في ذلك. أما الثانية فتحيلنا إلى تلك الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي.

وبالنسبة للإرهاصات التاريخية لظهور وتطور النسوية فمجمل ما يمكن قوله أن النسوية كحركة نضالية ساعية لنيل حقوق مساوية مع حقوق الرجل كانت سابقة عن ظهورها كتوجه فكري وفلسفي يسعى من أجل تصحيح النظرة التي رُسمت حول المرأة في معظم الكتابات التي تعرضت للنشاط الإنساني بمختلف أشكاله ومن جوانبه، كتاباتٌ لم تكن أقل سوءا من الواقع السيّئ الذي كانت تعيشه المرأة، وهو ما شكّل دافعا قويا للعمل من أجل تغيير هذا الواقع -في جانبيه الممارساتي والفكري- أمرا حتميا، وعليه فإن بروز الاتجاه النسوي في الحياة السياسية كانت نتاجا ورد فعل مزدوج على طبيعة الأوضاع والنظام الاجتماعي السائد في الغرب الذي يُدني من مكانة النساء فيه بل ويحرمهن من أدنى حقوقهن (هذا أولا)، وعلى تنظير العقل الغربي المتحيز ضد كل ما يرمز للمرأة أو يحمل وصفا وشعورا أنثويا (رائدة، 1432-2011، صفحة 101).

3- النظرية النسوية والمشاركة السياسية:

ينطلق النهج الاجتماعي المعرفي للنظرية النسوية في تعريفه للمشاركة السياسية على أنه جميع الأنشطة التي يقوم بها المواطنون والتي تهدف بشكل مباشر -إلى حد ما- إلى اختيار الموظفين الحكوميين و/أو الإجراءات التي يتخذونها، كما يقدم ملبراث **Milbrath** تعريفًا أوسع بوصفه المشاركة السياسية بأنها تلك الأعمال التي يقوم بها المواطنون العاديون والتي يسعون من خلالها للتأثير على دعم سياسة الحكومة (McCabe 2005,p2).

والمتتبع لمفهوم المشاركة السياسية عند أنصار النسوية، فهو يجدها في تغير مستمر، لذلك نجد أن **فافان داث Van Deth** يقدم خريطة مفاهيمية للمشاركة السياسية، تقوم على التميز بين تعريفات الحد الأدنى والتي تركز على العملية الانتخابية، وبين التعريفات المستهدفة والتي تشمل الأشكال غير التقليدية وغير المؤسسية للمشاركة والنشاط، وبين التعريفات التحفيزية والتي تشمل أشكالًا معبرة مثل الاستهلاك السياسي، والتصويت الإلكتروني أو المشاركة في العملية الانتخابية (Milbrath2007, p29).

كما يميز الإطار النسوي ظهور سمات شخصية معينة مثل "الفعالية المتصورة"، فهي تفترض وجود علاقة ثلاثية بين العوامل البيئية والعوامل الشخصية والسلوك، حيث يمارس كل عنصر تأثيرًا متبادلًا على الآخرين. ووفقًا للنظرية فإن البيئة تساعد في تشكيل التصرفات الفردية (بما في ذلك الإدراك والعواطف) مثل الفعالية المتصورة التي بدورها تؤثر على عمل الشخص وبالتالي اختيار البيئة (Milbrath1977, p215)، وعند تطبيقه على الورقة البحثية الحالية، فإن هذا يعني أن التخطيط الاجتماعي الديموغرافي الذي يرتبط بالمناطق المرتبطة بتأثيرات بيئية معينة -مثل النوع الاجتماعي- يؤثر على كيفية تقدير الأفراد لقدراتهم على التأثير في السياسة، وكيف ينظرون إلى استجابة النظام، ثم اختيار محيطهم الاجتماعي والسياسي ووفقًا لذلك. فهي تدفع إلى تسهيل ظهور بعض السلوكيات التي بدورها لها تأثير على المواقف المذكورة.

والكلام أعلاه يعني أن درجة معينة من الفعالية لدى النساء تؤدي إلى سلوكيات معينة، والتي قد تؤدي بعد ذلك إلى درجة أعلى من الفعالية. بالإضافة إلى ذلك فإن السلوك من شأنه التأثير على البيئة، فالعوامل الخارجية من النوع الاقتصادي والمؤسسي والتكنولوجي والثقافي تلعب دورًا رئيسيًا في هذا المنظور. ففي مجتمع ما يحدث فيه تمييز على أساس الجنس تكون الاختلافات في مشاركة الذكور والإناث في السياسة أكثر احتمالًا، حيث يؤثر المجتمع الأبوي الذي يهيمن عليه الذكور على النساء في التفكير في أنه ليس لديهن صوت في السياسة لأن دورهن -تقليديًا- هو دور غير سياسي، وبالتالي فهن يخترن بيئة غير سياسية ويتجنبن المشاركة، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في فعاليتهن. وتميل الأدبيات المختلفة إلى التمييز بين شكلين من أشكال الفعالية السياسية: الفاعلية الداخلية والخارجية؛ حيث يركز **الأول** أكثر على قدرة الفرد المتصورة على

الفهم، وبالتالي يؤثر على العمليات السياسية، بينما يتناول **الأخير** الاستجابة المتصورة للنظام السياسي، والذي يؤثر أيضًا في النهاية على القدرة المتصورة للتأثير على العمليات السياسية (Milbrath1977, p226).

ويلخص معظم الباحثين النماذج النسوية المتعددة في ثلاثة فروع رئيسية أو "موجات": النسوية الليبرالية، والنسوية ما بعد البنيوية، ونسوية ما بعد الاستعمار؛ تستند **الموجة الأولى** أو النسوية الليبرالية إلى النظرية الليبرالية الكلاسيكية، والتي تفترض أن جميع الناس لديهم القدرة على التفكير بالتساوي، ومن ثم يحق لهم التمتع بنفس الحقوق والفرص. ويفترض التفكير النسوي الأكثر ليبرالية أن أصل عدم المساواة بين الجنسين يكمن في حقيقة أن النساء لم يثبتن أنفسهن على قدم المساواة في عالم يهيمن عليه الذكور، فأهدافها لا تنحصر في حد ما في عملية التحول السياسي أو المجتمعي، بل في إيجاد الطرق التي تكتسب فيها المرأة القوة بشكل فردي، بعيدا عن الرجل وبشكل متساوي معه، وبالتالي فإن استراتيجيات التغلب على هذه العقبة، تستند إلى القيام بثورة ضد عملية "الذكورة"، والتي تبني فيها المرأة قيمها ومعاييرها بعيدا عن سلوكيات الذكورية التقليدية.

أما **الموجة الثانية** من وجهة النظر النسوية ما بعد البنيوية فيمكن اعتبارها رد فعل على الموجة الأولى، والتي تشكلت في المقام الأول من خلال انتقادها لهذه الأخيرة، ويعتبر" سيمون دي بوفوار" أحد أشهر ممثلي الموجة الثانية، وتكمن الادعاءات النسوية في هذه الموجة إلى ضرورة التحول المجتمعي، هذا الذي يقوم على القيم والأعراف الموجهة نحو المثل العليا والتي ترتبط بالرجولة وما يرتبط بها من هرمية في ممارسة العنف والذي ينتج اضطهادًا شاملاً للمرأة، وبالتالي فبالنسبة لوجهة نظر الموجة الثانية فإن التمكين يعني معارضة الهياكل السياسية القائمة التي يهيمن عليها الذكور. ومع ذلك فإن الموجة الثانية -شأنها كشأن النسوية الليبرالية- تنبثق من مفهوم ثنائي وهرمي للجندر، فهي تحاول قلب التسلسل الهرمي المذكور.

أما **الموجة الأخيرة** أو نسوية ما بعد الاستعمار، فقد تطورت كنقد للتقسيم المذكور للجندر، وعلاوة على ذلك، فإنها ترفض تجانس النساء (كما تدل عليه الموجة الثانية ونموذج الاختلاف)؛ فالقائمون على هذا الاتجاه المابعد استعماري يعتمدون على وجود تنوع في الهوية الأنثوية الشائعة، ويطالبون بالاعتراف بالاختلافات بين النساء، ويمكن تلخيص استراتيجية التمكين من الموجة الثالثة على أنها معارضة لهياكل السلطة الحالية (Milbrath1977, pp 226-229).

4 - العالم العربي والمشاركة السياسية للمرأة:

أعرب قادة الدول العربية في إعلان تونس للقمة العربية المنعقدة في ماي 2004 عن التزامهم بتعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتعزيز حقوقها ومكانتها في المجتمع، فقد اتخذت العديد من الدول العربية تدابير وتشريعات قانونية بهدف تحسين تمثيل المرأة في البرلمان والمؤسسات الأخرى، وتشمل هذه التدابير إصلاح النظام الانتخابي. بالإضافة إلى إدخال تعديلات على قوانين الانتخابات، وكان أهم تغيير تم إجراؤه في بعض الدول العربية هو إدخال نظام "الكوطة النسائية" في البرلمان والجماعات المحلية مع ما يعنيه من تخصيص عدد من المقاعد للنساء، كما أدخلت الأحزاب السياسية إجراءات لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان (إعلان تونس للقمة العربية، ماي 2004).

وتعتبر المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار والحياة السياسية محركًا حاسمًا لتحقيق المعايير الدولية، ووفقا لمنهاج عمل بيجين (BPFA) وكذا اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وكذا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الذي يسلط الضوء على أهمية إدخال المنظور الجنساني في مركز جهود الأمم المتحدة لمنع النزاعات، وحلها وبناء السلام وحفظ السلام، وإعادة التأهيل وإعادة الأعمار. هذا، وقد اعتمدت بعض البلدان العربية شكلاً من أشكال العمل الإيجابي، مثل نظام الحصص الحزبية أو تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان لضمان مشاركتهن السياسية، كما في الأردن ومصر، والمغرب والأردن وفلسطين وموريتانيا والسودان والصومال. وقد أثبتت انتفاضات 2010-2011 أنها فرصة للمشاركة السياسية للمرأة من خلال جودة مشاركتها وتنظيمها، ولم يقتصر دور المرأة على المشاركة في المظاهرات فقط، بل شمل أيضًا جمع البيانات والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الوحشية والتعذيب (زكرياء 2010-2011، ص 53 وما بعدها).

تاريخيا، يعود التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية إلى منتصف القرن العشرين، حيث منح لبنان للمرأة حق الترشح في انتخابات عام 1952، تلاه الجمهورية العربية السورية والتي سبق وأن منحت المرأة حق التصويت في عام 1959، وجزر القمر ومصر والصومال. كما منحت الكويت المرأة حق الاقتراع في عام 2005، والإمارات العربية المتحدة في عام 2006، والمملكة العربية السعودية في عام 2011. واليوم تتمتع المرأة في المنطقة العربية بأكملها بالحق في التصويت والترشح للمناصب الانتخابية (إيمان، د س، صفحة10).

جدول (1) عام منح حق الاقتراع للمرأة في البلدان العربية

البلد	عام منح حق الاقتراع	البلد	عام منح حق الاقتراع
لبنان	**1952**	اليمن	**1970**
سوريا	**1953**	الأردن	**1974 (طُبِّق عام 1989)**
جزر القمر	**1956**	العراق	**1980**
مصر	**1956**	جيبوتي	**1986**
الصومال	**1956**	فلسطين	**1994**
تونس	**1959**	عُمان	**1997**
موريتانيا	**1961**	قطر	**1999**
الجزائر	**1962**	البحرين	**2002**
المغرب	**1963**	الكويت	**2005**
ليبيا	**1964**	الإمارات العربية	**2006**
السودان	**1964**	السعودية	**2011 (طُبِّق عام2015)**

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، 2017، ص 9.

ونتيجة لذلك، زادت برلمانات المنطقة تدريجياً إلى 19% في المتوسط في عام 2016، لكنها ظلت أقل من المتوسط الدولي البالغ 23%. في حين أن هذا المعدل هو من أدنى المعدلات في العالم، فقد تم إحرازتقدم ملحوظ، حيث تضاعفت نسبة النساء في البرلمانات العربية ثلاث مرات بمعدل 6% منذ عام 2004. كما شهدت غالبية البلدان في المنطقة العربية زيادة في تمثيل المرأة في المجال البرلماني بين عامي 2013 و2017؛ ففي عام 2013 تم تعيين 30 امرأة لأول مرة في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية (هيئة استشارية)، وهن يمثلن 20% من المقاعد بحلول عام 2016. في الجزائر تضاعفت نسبة عضوات البرلمان ثلاث مرات من 8 إلى 32% وقد كانت هذه النسبة من بين أكبر النسب في المنطقة، بما يتماشى مع الحصة التي تم إدخالها في عام 2012، وتراجعت - لاحقا- هذه النسبة إلى 26% في انتخابات عام 2017. كما تآكلت نسبة النائبات في جيبوتي بشكل طفيف في البرلمان الجيبوتي، لذلك فقد تراجعت نسبتهن من 14 إلى 13%، وأكثر بشكل ملحوظ في الكويت، حيث انخفض من 8 إلى 2 % (الاتحاد البرلماني الدولي 2017، صفحة22).

في نفس السياق أعلاه، نجد أن كلاّ من تونس والسودان تتصدران الترتيب الإقليمي من حيث تمثيل المرأة في المجالس الدنيا في البرلمانات الوطنية، بنسبة 31% و30%على التوالي، وبالتالي فإن البلدان تفي بخط الأساس الذي حدده منهاج بيجين عند 30%. كما ويحتل السودان المرتبة الأولى من حيث تمثيل المرأة في الغرف العليا بنسبة 35%، وتليها البحرين ثمالصومال. تأتي اليمن في المرتبة الأخيرة من بين الدول التسع التي لديها مجلسين تشريعيين، حيث تم تعيين امرأتين فقط في مجلس الشورى من أصل 111 عضوًا معينًا (الاتحاد البرلماني الدولي2017،صفحة22).

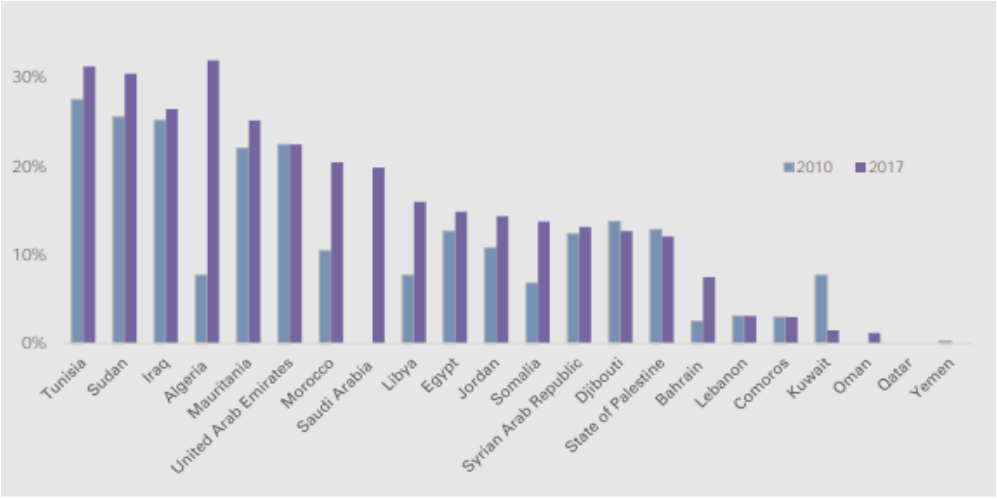

شكل (1): النسبة المئوية لتمثيل النساء في المجالس النيابية في العالم العربي (2010-2017)
المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي 2017.

أما على مستوى المجالس التنفيذية، فقد شهدت المنطقة العربية تحسينات في تمثيل المرأة في مجلس الوزراء، فقد تم تعيين بعض الوزيرات في مناصب "صعبة"، كالمالية في تونس، والتعاون الدولي في مصر، والشؤون القانونية في اليمن، بالإضافة إلى ذلك كانت لموريتانيا النصيب الأكبر من الوزيرات مع ما يقرب من ثلث الوزراء البالغ عددهم 26 وزيرا من النساء، وتشكل النساء 27% من الوزراء في الإمارات العربية المتحدة، و23% في تونس. ومع ذلك، كان هناك أقل من عُشر الوزيرات في نصف بلدان المنطقة، وعلى الرغم من هذا فهي تظل عمومًا محصورة فيما يسمى بالمحافظ "اللينة" المرتبطة بالأدوار التقليدية للمرأة في المجتمع (مثل التعليم والرعاية الصحية) (الأمم المتحدة 2019).

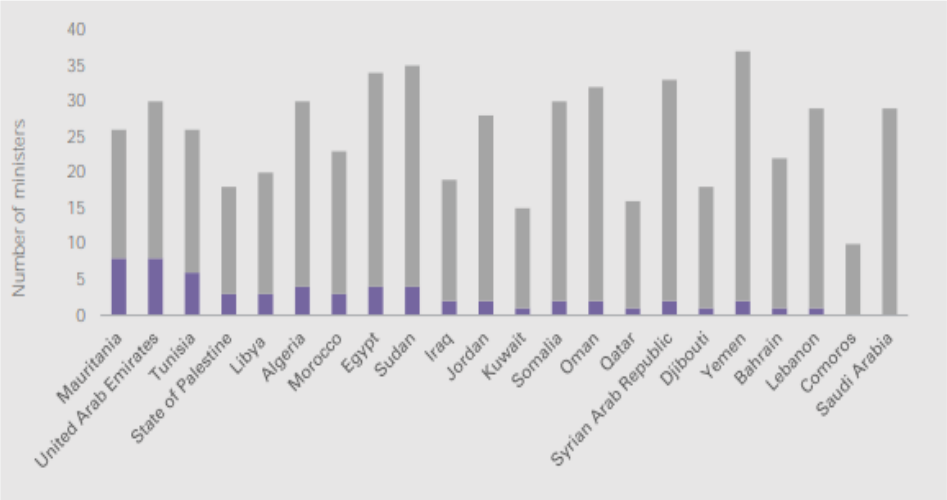

شكل (2): تمثيل النساء في المجالس التنفيذية في العالم العربي منذ 2017.

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي 2017.

أما بالنسبة لتطور منظمات المجتمع المدني، فإن وضعها يتوقف على مكانة الناس وتطورهم، فدور منظمات المجتمع المدني لا يقل أهمية عن دور الأحزاب السياسية أو البرلمانات، مع الأخذ في عين الاعتبار أن تعزيز دور المجتمعات المدنية يعني زيادة منافع المرأة، وتعزيز قدراتهم للتأثير على السياسة على المستوى الحكومي، وتختلف نسبة النساء في مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية من دولة إلى أخرى، حيث يأتي لبنان في المرتبة الأولى (45٪) تليها فلسطين (41٪). مصر لديها نسبة مئوية من (18٪) والأردن (22٪) (الأمم المتحدة 2019).

5- المعيقات السسيو-ثقافية لمشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي:

أدخل على الرغم من اتخاذ غالبية الدول العربية العديد من الإجراءات لتعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار إلا أن مشاركة المرأة في الحياة العامة ومناصب السلطة لم تصل إلى المستوى المنشود، حتى في ظل وجود إرادة سياسية قوية في العديد من الدول العربية، وذلك راجع إلى هيمنت القيود السسيو- الثقافية والتي تتمثل فيما يلي:

5-1- الحواجز الاجتماعية والثقافية:

أدخل يمكن ربط مجموعة واسعة من الحواجز بالعوامل الاجتماعية والثقافية، والتي تعكس الوجود المطلق للمعتقدات والمعايير الأبوية، والتي تسعى إلى تنظيم جوانب الحياة الشخصية والدينية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، فتاريخيًا أدت هذه الحواجز إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء مما قلل من قدرتهن على ممارسة حقوقهن السياسية والمدنية،

ولكن يبدو أن الغالبية العظمى من هذه البلدان تعمل الآن على سد هذه الفجوة المرتبطة بمعرفة القراءة والكتابة، وبالتالي فالتمثيل السياسي تبعا لذلك يبنى على أساس التصور القائل بأن السياسة هي مساحة يهيمن عليها الذكور وغير آمنة للنساء المتدينات المحافظات.

فالتفسيرات التي تضفي الشرعية على إقصاء المرأة من المجال السياسي تنبثق من فكرة تقسيم الأدوار والتمثيلات على حسب نوع الجنس، والتي تستند في الأخير إلى المعايير الأبوية التي تضع قواعد خاصة بمساهمات المرأة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وعادة ما تولي أنواع المجتمعات الأبوية البارزة في المنطقة العربية قيمة أقل لمساهمة المرأة مقارنة بالرجل في الحياة العامة، وهذا له تأثير واضح على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام، فهي من المرجح أن تكون أقل مقارنة بالرجل، فهذا الأخير يكون على اطلاع دائم بالقضايا السياسية والتصويت، والنشاط في الأحزاب السياسية، والسعي إلى الترشح في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب اختلاف التوقعات الجنسانية، يُنظر إلى النساء على أنهن مرشحات أقل مصداقية عندما يترشحن للانتخابات (من قبل الرجال وبدرجة أقل النساء) ويرجع ذلك جزئيًا إلى كونهن أقل قدرة من الرجال على تعبئة الشبكات التي يهيمن عليها الذكور لتقديمها. فعلى سبيل المثال لا يزال الكثيرون في المنطقة العربية يعارضون تعيين قاضيات، متذرعين بالقوالب النمطية التي تؤسس على أن النساء عاطفيات لدرجة كبيرة، وبالتالي ينعكس سلبا على إصدار أحكام قضائية موضوعية (ميليندا، كريستين 2018، الصفحات 21-22).

والهيمنة الذكورية الحالية في المجال السياسي تعزز فكرة أن المرأة ليس لها مكانة صغيرة هناك، كما تجادل **سعاد جوزيف** هيمنة الذكور في قولها بأن النظام الأبوي يعمل على تعزيز فرضية مفادها أن الرجال وكبار السن يشكلون الأغلبية الساحقة لأصحاب السلطة السياسية، كرؤساء دول وأعضاء في البرلمان ومسؤولين حكوميين وأعضاء في الأحزاب السياسية. وكلام الأستاذة سعاد هنا يعزز الصور النمطية التي يكون الرجال أكثر قدرة على القيادة، وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات المسحية العالمية التي أجرت دراسة حول الموضوع، فغالبية المستجيبين في المنطقة العربية (رجال ونساء) وافقوا على أن الرجال يصنعون قادة سياسيين أفضل من النساء، كما تبدو المجتمعات الأبوية أكثر قبولًا لمشاركة المرأة في السياسة (رولا2012، صفحة169).

بالإضافة إلى ذلك تميل المجتمعات الأبوية إلى إعطاء قيمة لأداء النساء والتي تنحصر بالأدوار المتعلقة بالرعاية كالتعليم ورعاية الأسرة، وعلى المستوى الفردي تؤدي هذه التوقعات الجنسانية الموضوعة على النساء إلى معاناة الكثير منهن من فقر الوقت، الأمر الذي يجعل مشاركتهن السياسية أكثر صعوبة، ناهيك على أن الغالبية العظمى من النساء في المنطقة العربية يقمن دورًا ثلاثيًا، حيث يتوزعن بين العمل المأجور والاعتناء بأسرهن وتربية أطفالهن، وبالتالي قد تضيف المشاركة في السياسة عبئًا آخر إلى الجدول الزمني الكامل بالفعل، وغالبًا ما يثني هذا الواقع النساء عن

الترشح لمنصب أو الارتقاء في مراتب السلطة التنفيذية أو غيرها من المراتب (رولا2012، صفحة171).

2-5- الحواجز النفسية:

أدخل تتصور السياسة في العديد من الدول العربية على أنها مساحة غير آمنة للمرأة، ويُنظر إلى المجال السياسي عمومًا على أنه لعبة فاسدة وأحيانًا عنيفة وغير آمنة، لذلك غالبًا ما واجهت النساء اللائي يَسْعَيْن إلى المشاركة في العمليات السياسية أو يحاولن الترشح للمناصب لحملات تشهير أكبر من الحملات التي يواجهها نظرائهن من الرجال، باعتبار أنهن يُنظر إليهن على أنهن يسعين لتحدي الأعراف المحافظة، بما يعنيه ذلك من إطلاع للجميع على تفاصيل حياتهن الخاصة سواء أكانت حقيقية أو ملفقة وبشكل مكشوف، ويتم نقلها في وسائل الإعلام التي غالبًا ما تكون مساهمة في محاولة تدمير سمعتها (UNIFEM2004).

بالإضافة إلى ذلك، فإنهن يواجهن تهديدات جسدية مباشرة ناهيك عن إساءة المعاملة لهن وأشكال أخرى من التخويف، على الرغم من أن هذه المخاوف ليست خاصة بالمنطقة العربية فقط بل تجتمع في الكثير من البلدان، غير أن الوضع السياسي والأمني غير المستقر في العديد من الدول العربية يجعل درجة خطر الاعتداء على النساء أعلى بكثير كاغتيال الناشطة الليبية **سلوى بوقعيقيص** في 2014، وقبلها محاولة اغتيال الصحفية اللبنانية **مي شدياق** في2005، كما تم استهداف الكاتبة والناشطة اليمنية **بشرى المقطري** عن طريق فتوى دينية التي تدعو إلى تصفيتها، بسبب مقال كتبته عن العنف الذي واجهته منظمة شباب مسيرة الحياة السلمية في عام 2012 (رانيا 2015، ص9).كل هذه الأمثلة وغيرها دفعت بالقول أنه من المرجح أن تواجه النساء الساعيات إلى المشاركة في السياسة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي فقد تم الإبلاغ عن عشرات حالات التحرش الجنسي، والتي تصاعدت في بعض الحالات إلى اغتصاب جماعي كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة بين عامي 2011 و2013، حيث يسعى الرجال للاستفادة من الفوضى التي أحدثت في سياق الانتفاضات الجماهيرية (رانيا، 2015 ، صفحة10).

وفي ذات السياق أعلاه، كشفت إحدى الاستطلاعات الميدانية أن النساء في مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن بعد انتفاضات عام 2010 كن يشعرن بانعدام الأمان والاحترام للمرأة في المجال السياسي، فعلى سبيل المثال نجد أن 80% من النساء في مصر أعربن أنهن متخوفات من التعبير الصريح عن آرائهن السياسية بعد الانتفاضة المصرية، وبالمثل مع الحالة التونسية إذ أفادت غالبية النساء التونسيات اللاتي شملهن الاستطلاع بتقييم سلبي للقانون والنظام، فضلاً عن وجود ثقة أقل في المؤسسات الوطنية مقارنة بالرجال التونسيين، حيث ربطت المرأة التونسية ذلك بالشعور المتزايد بانعدام الأمن، بالنظر إلى الضعف العام الذي يعاني منه

مجتمعهن، فضلاً عن زيادة مستوى العنف الذي تواجهه المرأة خلال تواجدهم في الأماكن العامة (رانيا2015، صفحة11).

5-3- الحواجز الدينية المتطرفة:

استُخدمت التفسيرات المحافظة غير المدعمة بأدلة من النصوص الإسلامية من قبل المجتمعات الأبوية لإضفاء الشرعية على إقصاء المرأة من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد بررت العديد من الدول العربية تطبيقها لقوانين تمييزية من خلال استنادها إلى الشريعة الإسلامية، حيث أن النساء في البيئة الدينية المحافظة في المتوسط أقل احتمالا للسعي إلى المشاركة في السياسة بسبب تفضيلاتهم الخاصة أو تفضيلات أقاربهم الذكور، كما أن الأحزاب السياسية الإسلامية أقل احتمالا من نظرائهم العلمانيين في إدراج النساء في قوائمها الانتخابية ما لم يُلزم القانون بذلك. كما أنهن أقل احتمالا للتعيين كوزيرات في مناصب وزارية عندما تتاح لهن الفرصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشبكات الإسلامية المتطرفة (بما في ذلك القنوات التلفزيونية) يمكن حشدها لنشر أجندة محافظة معادية لتمثيل المرأة في السياسة، وهو ما أشارت إليه ناشطة حقوقية يمنية بارزة إلى أنه في كل مؤتمر أو مظاهرة أو ورشة عمل تعقدها منظمتها لصالح التمثيل السياسي للمرأة، فمن المحتمل أن تكون هناك العديد من الخطب ضد هذه المطالب في العديد من المواقع الاسلامية المتطرفة. ومع ذلك، لا يمكن إرجاع المعدل المنخفض للتمثيل السياسي للمرأة في المنطقة إلى الدين فقط كما يُفترض أحيانًا، فنظرة سريعة على الدول الإسلامية خارج المنطقة العربية -في إندونيسيا على سبيل المثال- تظهر حصول النساء على 17% من الأصوات دون مساعدة نظام الحصص في انتخابات 2014، كما تمكنت النساء المسلمات البارزات مثل **تانسو تشيلر** في تركيا من الصعود إلى أعلى منصب في بلدها (رئيس وزراء) قبل سنوات من تمكن امرأة أمريكية من الترشح لها (رانيا 2015، صفحة 12).

5-4- الحواجز القانونية:

يظهر الإطار المؤسسي العام الذي ينتشر في جميع أنحاء المنطقة العربية وجود عقبات أمام مشاركة المرأة في السياسة، لذلك من أجل تحسين تمثيلهن السياسي يجب أن نفهمه في سياق عمليات الدمقرطة التي تعمل في خطوات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة، أين تواجه النساء عقبات خاصة بسبب جنسهن عند سعيهن لمزيد من التمثيل السياسي، وتشمل هذه القدرة على تحمل التمييز القانوني والمشاركة الاقتصادية، وإهمال النوع الاجتماعي والمؤسسي والسياسي، ونقص البيئة المواتية للعمل ضمن المجتمع المدني، فعلى الرغم من أن جميع الدول العربية قد رفعت القيود القانونية المفروضة على قدرة المرأة على التصويت والترشح للمناصب، إلا أن قدرتها الفعالة على ممارسة هذه الحقوق لا تزال مقيدة بشكل غير مباشر بسبب الحواجز القانونية الأخرى؛ حيث تتميز معظم الدول في المنطقة العربية بأنظمة قانونية مزدوجة، وهي تتألف من

القانون المدني(غالبًا ما تكون مواده مستوحاة من الأنظمة القانونية الغربية) وقانون الأسرة أو الأحوال الشخصية (الذي يعتمد على التفسيرات الأبوية والدينية)، بالإضافة إلى ذلك تحصر دساتير بعض الدول العربية مساواة المرأة بالرجل في الحقوق في المجال العام، وبالتالي تستبعد المساواة بين الجنسين في المجال الخاص (جوديث، مارجريت 2003، الصفحات 45-48).

كان للوضع القانوني غير المتكافئ -والمشار إليه أعلاه- آثار سلبية على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية وبالتالي على تمثيلها السياسي؛ حيث أنها تقلل من قدرتها ومصداقيتها على المشاركة في الحياة العامة كالقيود المفروضة على تنقل المرأة والتي تشمل في بعض الحالات أيضًا حظر القيادة. وبالتالي فإن هذه القيود تجعل قدرة المرأة على المشاركة في الحملات الانتخابية أو التصويت أو الانخراط في أشكال أخرى من المشاركة السياسية تعتمد على موافقة ولي الأمر، وبذلك يمكن أن تشكل مثل هذه الأحكام القانونية حواجز قوية أمام التمثيل السياسي للمرأة، وتسهم في استبعادها من المجال السياسي (ربيعة2007، الصفحات7-8).

والجدير بالذكر أن الدول في المنطقة العربية كانت بطيئة في معالجة التمييز القانوني، حيث تمتلك المجموعات النسائية المحلية خيارات محدودة لمواجهة التمييز المستمر، على الرغم من أن دساتير العديد من الدول العربية تشير إلى المساواة في الحقوق في المجال العام، كما تعد جميع الدول العربية (باستثناء السودان) أطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيما القانوني منه، ففي العديد من البلدان العربية واجهت مبادرات الإصلاح القانوني الهادفة إلى إلغاء القوانين التمييزية مقاومة تحت مبررات مختلفة، فعلى سبيل المثال فإن الإصلاح الدستوري في الأردن كان من المتوقع في البداية أن يضيف عام 2011 نوع الجنس إلى قائمة الأسباب المحظورة للتمييز، والتي تشمل بالفعل العرق واللغة والدين، لكن هذا لم يتم إدراجه في المسودة النهائية للدستور. إضافة إلى ذلك، أبدت عدة دول عربية تحفظات جوهرية على أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما المادة 2 التي تحث الدول على اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك مراجعة تشريعاتها، وكثيراً ما أسست هذه الدول تحفظاتها على مخاوف من أن الأحكام تتعارض مع تفسيرات الشريعة الإسلامية (ربيعة2007، الصفحات 15-18).

5-5- انخفاض معدلات المشاركة السياسية والاقتصادية:

تعتبر مشاركة المرأة في العمليات السياسية في المنطقة العربية أقل مقارنة بالدول الأخرى بما في ذلك التصويت في الانتخابات، ويرجع ذلك للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والهيكلية التي تؤدي إلى أن يكونوا أقل دراية بشكل عام وأقل مشاركة في القضايا السياسية من الرجال. كما تظل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أقل بالنسبة للنساء والفتيات مقارنة بالرجال،

وحتى في الحالات التي تسعى النساء إلى ممارسة حقوقهن السياسية فهن يصطدمن بحواجز تحد من قدرتهن على القيام بذلك من خلال عدة وسائل، فعلى سبيل المثال كان لعملية تقييد حركة النساء أن جعلهن يعتمدن على الأوصياء الذكور للوصول إلى مراكز الاقتراع ولا سيما في المناطق الريفية، كما أن الناخبات أكثر عرضة للمضايقات ناهيك عن تعرضن للترهيب الجسدي والهجوم في بعض الحالات، مما قد يؤدي إلى تثبيط مشاركتهن السياسية (فيكي،مارك2021).

إن انخفاض معدلات المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء المنطقة العربية جعل منهن أقل طلبًا من الناخبين للأحزاب السياسية على الرغم من أن كل الناخبين من الذكور ويمكنهم أن يحملوا قوالب نمطية تخلق عقبات في الاقتراع للمرشحات، فمن المرجح أن ترى الناخبات أن النساء مناسبات للمناصب والتصويت للنساء. ونتيجة لذلك فإن انخفاض معدلات التصويت ومشاركة النساء يؤدي فقط إلى الإضرار بالمرشحات في الانتخابات، وهذا أيضًا يضيق نطاق مجموعة النساء المنخرطات سياسيًا والمترابطات التي يمكن إدراجها في القوائم الانتخابية أو تعيينهن في مناصب وزارية. لذلك فإنه عادة ما يتم تعيين النساء في مجالس الوزراء -مثلا- على أساس تكنوقراطي وليس سياسي، مما يؤكد على المشاركة المحدودة للمرأة، وبشكل أعم فإن التمثيل الضعيف للمرأة في القوى العاملة يعزز الصور النمطية بأن النساء أقل شرعية وأقل تأهيلاً لدخول المجال العام من الرجال، كما أنه يقلل من فرص النساء لبناء شبكات أوسع يمكن حشدها لدعم مهنة سياسية (مروى،ليلى2021)، فالمشاركة مثلا في الانتخابات تشكل حاجزًا هيكليًا هامًا أمام تمثيل المرأة؛ حيث تؤدي العملية الانتخابية التي لا تراعي نوع الجنس إلى إلحاق الضرر بالتمثيل الديمقراطي والعادل عندما تدعم عدم المساواة من حيث خلق فرص للمرشحين اعتمادًا على جنسهم أو خصائصهم الأخرى. وبالمثل بالنسبة لعمليات الاستوزار والقضاء، فنادرا ما تنص هذه العمليات على إجراءات إيجابية لتحسين تمثيل المرأة في الدول العربية، ونتج عن ذلك فجوة كبيرة في معدلات التمثيل بين النساء والرجال على جميع مستويات الحكم (Robbins,Thomas2021, p7).

6- خاتمة:

خلُصت هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج تم ترتيبها كما يلي:

- على الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية للمرأة العربية في التعليم والصحة في العديد من الدول العربية إلا أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية لا تزال منخفضة، والتي تعتبر عائقا أمام التقدم نحو المشاركة الحقيقية للمرأة العربية في جميع نواحي التنمية المستدامة، فالتحديات التي تواجه المرأة في السياسة كثيرة ومرتبطة بالبناء السسيو-ثقافي، وبالتالي فهي تتطلب توحيد جميع الجهود مع الإيمان الكبير بأن المرأة -كشريك في الحياة-

قادرة على القيادة وتحمل المسؤولية في بناء الدولة. لذلك يتطلب اندماج المرأة في الحياة العامة والسياسية سياسةً صلبة تهدف إلى تمكين المرأة وتوعية الرجال والمرأة في العالم العربي على حد سواء حول قيمة ودور المرأة ليس فقط في القطاع الخاص ولكن أيضًا في المجال العام.

- تحتاج الدول العربية إلى توجيه الإجراءات المستقبلية التي تتخذها الحكومات لمعالجة الفجوات والتحديات القائمة والمساهمة في المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأكثر أهمية هو الاستمرار في مراجعة التشريعات القائمة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي لا تعارض الشريعة الإسلامية، كما أن تسعى إلى ضمان توعية الجمهور في فهم التشريعات وأهمية إنفاذ القانون باعتبار أن سد الفجوة بين الخاص(الأسرة) والعامة (المجال السياسي) ضروري لتعزيز دور المرأة في السياسة.
- مسألة أخرى نراها حاسمة في رأينا وهي ضمان مشاركة المرأة من القاعدة إلى القمة في التخطيط والتنفيذ والتقييم في مختلف البرامج والخدمات المقدمة لها، من خلال التأكد من ملاءمتها لاحتياجاتها وأولوياتها، وكذلك لتوطيد العلاقة بين مختلف أصحاب المصلحة (الحكومات، الحركة النسائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص). ولضمان تحسين التنسيق والتعاون من أجل التنفيذ الكامل للاستراتيجيات وخطط العمل من أجل النهوض بالمرأة، يجب أن تنطوي على صياغة منهجية صحيحة لمساعدة المرأة على أن تصبح مندمجة في الحياة العامة والسياسية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا عندما نترجم الشعارات إلى خطط عمل واتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق المشاركة الحقيقية، وإشراك المرأة في جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا يشير إلى أنه يجب على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العمل معًا من أجل تعزيز الحوارات والإجراءات لضمان أن تصبح قضية حقوق المرأة مرادفة لقضية حقوق الإنسان، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الجميع.
- أخيرا، فإن شغل المناصب العامة والسياسية بالنسبة للمرأة العربية هو أمر رئيسي ويعتبر إنجازا، والذي يجب الحفاظ عليه والاعتراف به، فبعد مؤتمر بكين ما زالت الدول العربية تراجع وتصيغ استراتيجياتها وخططها من أجل تنمية وتمكين المرأة في الدول العربية. والحقيقة التي يجب أن نعترف بها، وهي أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في دول المنطقة العربية ما لم تلعب المرأة دورًا كاملاً في المجتمع، وكذلك بالنسبة إلى تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، لأن تهميش المرأة سياسيا سوف يقوض العملية.

قائمة المراجع:

- **أولا: المراجع باللغة العربية:**

- إعلان تونس للقمة العربية، ماي 2004. متوفر على الرابط:https://bit.ly/3t3xvVc
- الحسيني رولا (2012)، النخبة السياسية في لبنان ما بعد الحرب، بيروت، د د ن.
- الناصري ربيعة(2007)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال تمييز ضد المرأة: تقارير الظل في البلدان العربية، نيويورك: الأمم المتحدة.
- آن تكنر جوديت، شةبيرغ لورا (2016)، النظرية النسوية، في: نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان-ميليا كوركي وستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بيبرس إيمان وآخرون(د س)، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، ورقة بحث مقدمة لمجلس الشعب السوري، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3BK2yZU
- حريزي زكرياء(2010-2011)، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية -الجزائر نموذجا-، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة.
- كانر ميليندا، أندرسون كريستين.ج(2018)، خرافة النسوية عدوة الرجل، في: النسوية وحقوق المرأة حول العالم (الكتاب الأول: الإرث والأدوار والقضايا)، تحرير: ميشيل أ.بالودي، ترجمة: خالد كسروي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى.
- لانغور فيكي، لينش مارك(12-09-2021)، الوجه المتغير لمشاركة المرأة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، نقلا عن: https://bit.ly/3hPRPVZ
- سالم رانيا(2015)، النوع الاجتماعي: التكاليف والفوائد، الانتفاضات العربية في تونس ومصر باستخدام استطلاعات الرأي، منتدى البحوث الاقتصادية.
- عديلة محمد الطاهر (2015)، تطو الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس (دكتوراه غير منشورة). جامعة باتنة1: الجزائر.
- عمرو أحمد (1432-2011)، النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية...قراءة في المنطلقات الفكرية، في: الأمة في معركة تغيير القيم والمفاهيم، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار الثامن، الرياض.
- شبيب رائدة (1432-2011)، مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة، في: الأمة في معركة تغيير القيم والمفاهيم، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار الثامن، الرياض.

- شلبي مروى، الإمام ليلى(12-09-2021)، المرأة في العملية التشريعية في البلدان العربية، نقلا عن: https://bit.ly/3nvSuiN
- تاكر جوديث، مريودز مارجريت(2003)، النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث: فصول في التاريخ الاجتماعي، ترجمة: أحمد علي بدوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى.
- تمثيل المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي أنظر: تقرير الأمم المتحدة متوفر على الرابط: https://bit.ly/2XgUGjy
- تقرير الاتحاد البرلماني الدولي(2017)، التمثيل السياسي للمرأة في العالم العربي .
- UNIFEM "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة"(2004) ،" تقدم المرأة العربية 2004 ،عمان: UNIFEM المكتب الإقليمي للدول العربية.

- **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

- A.Bandura(1977),Self-efficacy:Toward a unifying theory of behavioral change, Psychological Review, N'.84.
- L. W. Milbrath(2007), Political participation: How and why do people get involved in politics?Chicago, IL: Rand McNally.
- Michael Robbins, Kathrin Thomas(13-09-2021), Women in the Middle East and North Africa : A Dvide Between Rights and Roles, p 7, available on : https://bit.ly/3ADqvR3